THE ECONOMY

الاقتصاد

جمعية الاقتصاد السعودية
Saudi Economic Association
1985

Quarterly bulletin published by SEA (MAR 2025)

نشرة ربع سنوية تصدرها جمعية الاقتصاد السعودية (رمضان 1446 هـ)

كلمة افتتاحية

Opening Statement

أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد
رئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

يصدر عدد مارس 2025م من نشرة الاقتصاد متزامناً مع مرور 35 عاماً على صدور عددها الأول في 15 مارس 1990م مع أمنياتنا لها باستمرار التطور والرقي بمشاركاتكم ومتابعتكم وأن تنال دوماً استحسانكم. وبهذه المناسبة تمت إعادة نشر صفحتين من العدد الأول لها بمحتوى تاريخي جميل عن اخبار الجمعية ولقاءاتها العلمية حينها.

يقدم العدد الحالي ملخصاً قيما لكتاب "التحول نحو تقنية البلوك تشين في المؤسسات المالية الإسلامية"، وكما هو معتاد من نشرة الاقتصاد نقدم لكم أيضاً مقالات اقتصادية متنوعة منها:

مقال فكري يناقش قضية "النخبوية" في الاقتصاد ومقال ثاني عن الخدمات اللوجستية ودورها في تنويع الاقتصاد، ومقال ثالث عن النماذج الاقتصادية الكلية وتحليل الأثر الاقتصادي، ومقال رابع عن التوجهات الحديثة في صناديق الثروة السيادية.

أخيراً، تضمنت النشرة مقالًا ممتازاً باللغة الإنجليزية بعنوان Powering progress: Saudi Arabia's Energy Diversification ، كما تم تخصيص الصفحة الأخيرة من النشرة كالمعتاد لملخصات البحوث المنشورة في العدد الأخير من مجلة "الدراسات الاقتصادية"، وهي مجلة علمية محكمة تصدرها الجمعية منذ عام 1998م.

المشرف العام
أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد
رئيس مجلس إدارة
جمعية الاقتصاد السعودية

رئيس التحرير
د. أحمد بن ناصر الراجحي
نائب رئيس مجلس إدارة
جمعية الاقتصاد السعودية

نشرة الاقتصاد في عامها الخامس والثلاثين

"The Economy Bulletin" at 35

الاقتصاد

جمعية الاقتصاد السعودية
ص. ب: ٢٤٥٩ ـ الرياض ١١٤٥١
المملكة العربية السعودية

العدد الأول ـ شعبان ١٤١٠هـ

« نشرة إخبارية » تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية

« افتتاحيـــة »

في إطار الحاجة لزيادة التواصل بين أعضاء جمعية الاقتصاد السعودية ولتحقيق أهدافها في تنمية الفكر العلمي في الاقتصاد وتطويره والإسهام في حركة التقدم العلمي وتبادل المعارف والأفكار ، تبرز الحاجة لنشرة تعريفية إخبارية تكون رابطًا بين أعضاء الجمعية وتعرض لأنشطة الجمعية والأخبار العلمية لأعضائها وآرائهم واقتراحاتهم ، بالإضافة إلى عرض المنشور حديثًا من الكتب والأبحاث في مجال الاقتصاد عمومًا والاقتصاد العربي السعودي بوجه خاص . ونأمل أن يكون العدد الأول من النشرة مدخلًا لأنشطة وصيغ أخرى تحاول الجمعية تنفيذها لتحقيق أهدافها .

ويأتي العدد الأول من النشرة الاخبارية على هامش انعقاد اللقاء السنوي الرابع للجمعية الذي تستضيفه جامعة الملك عبد العزيز بجدة خلال الفترة ١٧ و ١٨ شعبان ١٤١٠هـ وهو اللقاء السنوي الأول خارج مدينة الرياض . وجاء انعقاد اللقاء في جدة حصيلة جهود أعضاء الجمعية في جامعة الملك عبد العزيز وتجاوب من إدارة الجامعة . ونأمل أيضًا أن يكون اللقاء حافزًا لزيادة التواصل بين جامعات المملكة واقتصادييها .

صدر العدد الأول من نشرة الاقتصاد في 17 شعبان 1410 هجري (الموافق 15مارس 1990م) أي قبل 35 عاماً وذلك بناءً على قرار من لجنة البحوث والأنشطة العلمية في جمعية الاقتصاد السعودية في 1410/4/10هجري (الموافق 1989/11/8م)، وكان أول رئيس تحرير لها هو سعادة الدكتور/ ناصر بن إبراهيم القعود والذي أصبح لاحقاً رئيس مجلس إدارة الجمعية في الدورتين الثالثة والرابعة.

د. ناصر القعود

شركاء النجاح

راعي بلاتيني
راعي ذهبي
راعي فضي
راعي إعلامي

أخبار الجمعية كما نشرت في العدد الأول من نشرة الاقتصاد عام 1990م

News of SEA as published in the 1st issue of the Economy Bulletin in 1990

الاقتصاد

جمعية الاقتصاد السعودية
ص. ب: ٢٤٥٩ ـ الرياض ١١٤٥١
المملكة العربية السعودية

العدد الأول ـ شعبان ١٤١٠هـ

أخبار الجمعية

عقد اللقاء السنوي الثالث للجمعية يومي ٢٢ و ٢٣ شعبان ١٤٠٩هأ في جامعة الملك سعود بالرياض، وتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة على النحو التالي :

- د. ماجد عبد الله المنيف ـ جامعة الملك سعود ـ الرياض ـ رئيسًا .
- د. ناصر إبراهيم القعود ـ جامعة الملك سعود ـ الرياض ـ نائبًا للرئيس .
- أ. عبد المحسن عبد العزيز العكاس ـ الأمين العام المساعد للغرفة التجارية والصناعية بالرياض .
- د. خالد عبد الرحمن الحمودي ـ جامعة الملك سعود ـ الرياض .
- د. حمد سيف البتال ـ جامعة الملك سعود ـ الرياض .
- د. إبراهيم عبد العزيز التركي ـ جامعة الملك فيصل ـ الاحساء .
- د. محمد العلي القرى ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ جدة .
- د. عبد الله محمد باسودان ـ جامعة الملك سعود ـ الرياض .
- د. عبد الرحمن عبد العزيز التويجري ـ جامعة الملك سعود ـ الرياض .

الأوراق والأبحاث التي عرضت في لقاء الجمعية العمومية الثاني لجمعية الاقتصاد السعودية في ١٧ ، ١٨ شوال ١٤٠٨هـ

١ ـ « مساهمة الصناعة السعودية في الاقتصاد الوطني » ، د. محمد فرج الخطراوي مستشار الشؤون الاقتصادية ـ الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

٢ ـ « مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج القومي » ، د. أحمد علي خرمان الغامدي ، رئيس قسم الاقتصاد الإسلامي ـ كلية الشريعة ـ جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض .

٣ ـ « اتجاهات التوظيف واقتصاديات العمالة » ، د. صالح محمد الشعيبي ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، الرياض .

٤ ـ « الأمن الغذائي والأمن المائي في المملكة العربية السعودية » ، د. أسامة محمد باحنشل ، قسم الاقتصاد ـ كلية العلوم الإدارية ، جامعة الملك سعود ـ الرياض .

٥ ـ « أسعار الصرف في اقتصاد نفطي نام : تجربة الريال السعودي » ، د. ماجد عبدالله المنيف ، قسم الاقتصاد ـ كلية العلوم الإدارية ـ جامعة الملك سعود ـ الرياض .

٦ ـ « تطور ومستقبل الإسكان في المملكة : نظرة اقتصادية » ، عبدالرحمن محمد السحيباني ـ الصندوق السعودي للتنمية ، الرياض .

الأوراق والأبحاث التي عرضت في لقاء الجمعية العمومية الثالث* في ٢٢ ، ٢٣ شعبان ١٤٠٩هـ

١ ـ « خيار التصنيع بين الواقع والمقومات والتحديات » د. محسون بهجت جلال ، رئيس مجلس إدارة شركة التصنيع الوطنية .

٢ ـ « تقييم أداء تجربة تخطيط التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية » ، د. وليد عرب هاشم ، جامعة الملك عبدالعزيز ـ جدة .

٣ ـ « المحددات الرئيسية لدعم الصادرات السعودية » ، د. سعيد سعد مرطان ، قسم الاقتصاد ـ كلية العلوم الإدارية ـ جامعة الملك سعود ـ الرياض .

٤ ـ « مستقبل أسعار النفط في ضوء نظرية المنتج المنمم » ، د. ناصر إبراهيم القعود ، رئيس قسم الاقتصاد ـ كلية العلوم الإدارية ـ جامعة الملك سعود ـ الرياض .

٥ ـ « سبل مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني » ، أ. عبدالله الدباغ ، الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية السعودية .

* متوفرة في أشرطة فيديو VHS .

● قامت الجمعية بتنظيم لقاءات شهرية لأعضائها وتحدث في تلك اللقاءات كل من :

- د. راشد علي الدوسري ـ عن « السياسات الحكومية الصناعية : دراسة عن إنتاج القمح والأسمنت في المملكة » ـ يوم الثلاثاء ٧ جمادى الأولى ١٤١٠هـ .
- د. صالح أحمد طاوي ـ عن « أثر العمالة الأجنبية على الاقتصاد السعودي : نتائج من نموذج التوازن الشامل » ـ يوم الثلاثاء ٥ جمادى الثانية ١٤١٠هـ .
- د. عبد الرحمن تركي العطيشان ـ عن « دراسة التكاليف للبنوك التجارية في المملكة » ـ يوم الثلاثاء ٢٥ رجب ١٤١٠هـ .

● استضافت الجمعية مساء الثلاثاء ١٤ ربيع الثاني ١٤١٠هـ الدكتور عبد الله القويز ، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وكان موضوع محاضرة د. القويز عن :

« منجزات التكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء التنفيذ التدريجي لأحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة » .

● قامت الجمعية مساء الثلاثاء ١٤ جمادى الأولى ١٤١٠هـ بتنظيم ندوة عن :

« دور الشركات الزراعية في التنمية الزراعية بالمملكة »

في مبنى كلية الزراعة بجامعة الملك سعود ـ وتحدث فيها كل من :

- الدكتور / ناصر عثمان الصالح ـ مدير عام الشركة السعودية للأسماك .
- الدكتور / محمد البشر ـ نائب مدير عام المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق .
- الأستاذ / محمد عبد الله أباطين ـ مدير عام الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك) .
- الأستاذ / مبارك السلامة ـ مدير عام شركة حائل الزراعية .

وقد أدار الندوة الدكتور خالد عبد الرحمن الحمودي عميد كلية الزراعة بجامعة الملك سعود .

● تعتزم الجمعية تنظيم لقاءين بالتعاون مع الغرفة التجارية والصناعية بالرياض عن :

١ ـ « أسعار صرف العملات والتعامل بها » .
٢ ـ « الاغراق : إمكانيته وآثاره » .

● يوجد لدى مكتبة الجمعية المحاضرات والندوات التالية التي نظمتها الجمعية خلال الأعوام الماضية :

١ ـ « واقع الصناعات البتروكيماوية في المملكة العربية السعودية » ، أ. إبراهيم عبدالله بن سلمة ، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بالشركة السعودية للصناعات الأساسية ، رجب ١٤٠٩هـ .

٢ ـ « منجزات التكامل الاقتصادي بمجلسا لتعاون لدول الخليج العربية في ضوء التنفيذ التدريجي لأحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة » ، د. عبدالله إبراهيم القويز ، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ربيع الآخر ١٤١٠هـ .

٣ ـ « دلالات الاستثمار الزراعي الخاص في المملكة : الحوافز والنتائج » ، د. محمد البشر ، نائب مدير عام المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق ، جمادى الأولى ١٤١٠هـ .

* متوفرة في أشرطة فيديو VHS .

فعاليات الجمعية

Association Activities

مايلي ملخص لأخر فعاليات ونشاطات جمعية الاقتصاد السعودية والتي تتسق مع أهداف الجمعية المعروفة:

1. حضور المؤتمر الدولي الثالث لحوكمة الشركات الذي نظمته جامعة الفيصل في 2024/12/12م

بدعوة من جامعة الفيصل حضر عدد من أعضاء مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية المؤتمر الدولي لحوكمة الشركات الذي نظمته الجامعة في 2024/12/12م، حيث تم اللقاء مع البروفسور أوليفر هارت الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2016م، والذي كان المتحدث الرئيس في المؤتمر وإهدائه نسخة من العدد الأخير من "مجلة الدراسات الاقتصادية "وقد أعرب عن سعادته بهذا الإهداء.

2. دورة تدريبية بعنوان " تحليل جداول العرض والاستخدام ودورها في الإصلاح الضريبي" في 2024/12/24م

قدمت د. أميرة الغمغام (عضو اللجنة العلمية في جمعية الاقتصاد السعودية) دورة تدريبية قيمة بعنوان " تحليل جداول العرض والاستخدام ودورها في الإصلاح الضريبي" وذلك مساء يوم الثلاثاء 24 ديسمبر 2024م.

3. المشاركة في الملتقى العاشر للجمعيات العلمية في الفترة 22-23 يناير 2025م

شاركت جمعية الاقتصاد السعودية في المعرض المصاحب للملتقى العاشر للجمعيات العلمية لجامعة الملك سعود تحت عنوان " الجمعيات العلمية وتعزيز المكانة العالمية للرياض" خلال الفترة من 22-23 يناير 2025م، كما شارك سعادة رئيس مجلس الإدارة أ.د. أحمد المحيميد بجلسة علمية كان محورها "المشاريع الكبرى في مدينة الرياض".

4. استضافة السيد تيم كولين في مقر الجمعية بكلية إدارة الأعمال في 2025/1/20

استضافت جمعية الاقتصاد السعودية السيد تيم كولين Tim Callen الأستاذ الزائر في معهد دول الخليج العربية بواشنطن وممثل صندوق النقد الدولي في المملكة سابقاً. تم اثناء الزيارة المثمرة التطرق لعدة مواضيع اقتصادية دولية بما في ذلك التطورات الاقتصادية الملموسة التي تشهدها المملكة منذ انطلاق رؤية السعودية 2030، بالإضافة لذلك تم مناقشة مجالات التعاون المشتركة في المستقبل المنظور.

5. إقامة ندوة "المرأة السعودية: القوة الدافعة نحو اقتصاد مستدام" في 2024/م

برعاية كريمة من صاحبة السمو الملكي الأميرة / سارة بنت خالد بن مساعد بن عبدالعزيز آل سعود اقامت جمعية الاقتصاد السعودية في مساء يوم الخميس 27 فبراير 2025م ندوة بعنوان "المرأة السعودية: القوة الدافعة نحو اقتصاد مستدام"، وقد تضمنت الندوة أربع جلسات قيمة.

ملخص كتاب "التحول نحو تقنية البلوك تشين في المؤسسات المالية الإسلامية"

The Transformation towards Blockchain Technology in Islamic Financial Institutions

د. مصطفى محمد عبدالواحد

صدر كتاب بعنوان "التحول نحو تقنية البلوك تشين في المؤسسات المالية الإسلامية" عام 2023 م للأستاذ مصطفى عبدالوحد، والمبني على رسالته للماجستير من قسم الاقتصاد والقانون بجامعة اسطنبول صباح الدين زعيم. يتكون الكتاب من أربعة فصول، أولها يغطي كل البيانات المتسلسلة (البلوك تشين) ودورها في المؤسسات المالية الإسلامية ونقاط القوة والفرص لكل البيانات في هذه المؤسسات. وتطرق الفصل الثاني للتحديات أمام استخدام البلوك تشين في المؤسسات المالية الإسلامية ومحدداتها وضوابطها. أما الفصل الثالث فغطى بشكل مميز محاور التحول نحو تقنية البلوك تشين مثل التقنية والإجراءات والعنصر البشري، وكيفية تطبيقها في المؤسسات المالية الإسلامية. أما الفصل الرابع، فركز على مشروع "عابر" كحالة دراسية من خلال مقارنته بمشاريع سابقة له مثل المشروع الكندي والسنغافوري مع تقييم إداء مشروع عابر باستخدام البنية التحتية الموجودة والدروس المستفادة منه. وفيما يلي استعراض لأبرز النقاط المهمة التي تناولها الكتاب بشكل شامل خلال هذه الفصول.

يتناول الكتاب دور البلوك تشين، وما أحدثته هذه التقنية وتطبيقاتها من تغيرات جذرية في الاقتصاد العالمي ومؤسسات الاقتصاد الإسلامي وكيفية التعامل معها منذ ظهورها وحتى اليوم، خاصة خلال جائحة كوفيد 19، والتحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية، التي تتطلب التطوير الفعال والقدرة على إيجاد خدمات جديدة أكثر ثقة، والتحسين المستمر في جودة وأمان الخدمات مع سرعة إجراء العمليات بأعلى دقة وأمان وبأعلى مستوى من الشفافية وإدراك ومواجهة التحولات والتحدّيات الاقتصادية والاستعداد لها، التي ستكون سببًا مباشرًا في ارتفاع القدرة التنافسية وتحسين الخدمات وتقليل التكلفة ومكافحة جرائم الاحتيال والتزوير والانتحال وزيادة الأمان والشفافية والثقة والخصوصية.

ويهدف الكتاب الى دراسة وتقييم أثر تقنية البلوك تشين على المؤسسات المالية الإسلامية وبيان أهميتها وأنواعها، ولماذا نستخدمها؟ وبيان التحديات التي تواجه هذه المؤسسات في تطبيقها وكيفية التحول لاستخدامها ومشكلات التطبيق الفعلي والحلول المقترحة. وقد خلصت الدراسة إلى حاجة المؤسسات المالية الإسلامية إلى المعايير واللوائح والقوانين التي تنظم العمل بالتقنيات الحديثة، وإلى أتمتة المعايير الشرعية واللوائح والنظم وزيادة الأمان والاستفادة القصوى من حالات الاستخدام السابقة، وتنظم العلاقة بين جميع الأطراف وتطبيق تقنية البلوك تشين بعد دراسة جدوى التطبيق وقدرة التقنية على تلبية المتطلبات وحل المشكلات والحاجة الى التحالف بين المؤسسات المالية الإسلامية للبحث والتطوير التقني ونقل المعرفة وتبادل الخبرات.

يشير الكتاب إلى أن التكنولوجيا تلعب دورًا محوريًا في الأعمال والمؤسسات المالية الإسلامية، ولها أثر كبير لما تمثله من قدرات إنجاز ومعالجة المعاملات وقدرات الوصول إلى المعلومات وتغيرات جذرية وتحديات، وكذلك زيادة القدرة التنافسية وزيادة القدرة الاستيعابية وتقليل التكلفة، وخدمات جديدة لا يمكن الحصول عليها بالطرق التقليدية.

كما يؤكد الكتاب الأثر لتقنية البلوك تشين في سرعة وآلية اتخاذ القرارات من خلال تزويد متخذي القرارات بالمعلومات الشاملة الصحيحة المناسبة في الوقت المناسب، والأهمية الاستراتيجية لها ودورها في تيسير الأعمال وزيادة الثقة وزيادة الشفافية وزيادة الأمان عن الأنظمة السابقة، بالإضافة إلى أنها تمثل بديل الثقة وعدم الحاجة إلى الوسيط. لهذه الأهمية وأثرها الاقتصادي يتعمق الكتاب في تحليل نقاط القوى والضعف والفرص والتحديات وتسخير إمكانات هذه التقنية لصالح المؤسسات المالية الإسلامية، عبر دراستها وحالات استخدامها كأداة من أدوات التغير والتحول الرقمي، وكتقنية مؤثرة اقتصاديًا وأداة حديثة بالنسبة إلى العديد من قطاعات المؤسسات المالية الإسلامية، وتوضيح أهمية استخدمها للمؤسسات المالية الاسلامية والمشكلات والتحديات لتطبيقها وكيفية التحول لاستخدامها.

من المعروف أن البلوك تشين ارتبطت بظهور العملات المشفرة كأول تطبيقاتها، ولكن يهتم الكتاب في تبيان أن استخداماتها ليست مقصورة على العملات المشفرة، وإنما هي أحد التطبيقات لهذه التقنية، وتم استخدام تقنية البلوك تشين في شتى المجالات الاقتصادية والصناعية والتجارية والطبية والإعلامية والأوقاف والتمويل، وغيرها الكثير مثل معالجة المدفوعات والتسويات المالية بين المصارف والتحويلات المالية. بالإضافة لذلك، حفظ البيانات عبر عمل نسخ احتياطية غير قابلة للتغير والحفاظ على السجلات

الطبية وإدارة سلاسل التوريد وحماية الملكية الفكرية والتصويت الإلكتروني والهوية الرقمية وترميز العقارات والعقود الذكية وأتمتة العمليات التجارية وعمليات الدفع عبر الحدود وإصدار العملات الرقمية وتطوير مراجعة الحسابات والتمويل التجاري وخدمات التأمين وإدارة الأوقاف ونقل الملكية والتمويل الإسلامي، ليس على المستوى المحلي فقط، وإنما على مستوى العالم.

نقاط قوة البلوك تشين في المؤسسات المالية الاسلامية

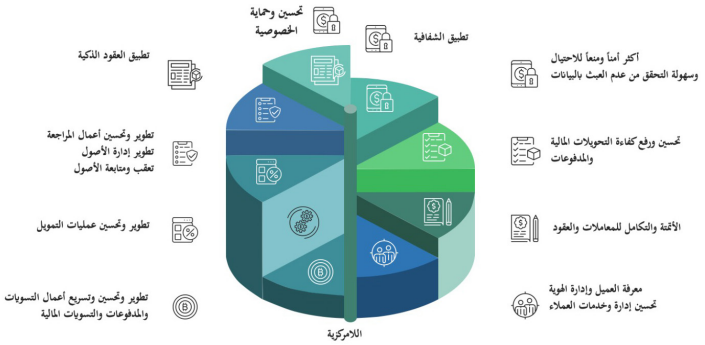

من عمل الباحث

شهد العالم التحول إلى الاستخدام الرقمي من مختلف الأعمار، فقد نما التحوُّل الرقمي عبر الإنترنت، وكذلك زاد تحوُّل المستخدمين للمدفوعات والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والاستخدام للخدمات والتطبيقات كمؤشر على أن الطرق التقليدية في طريقها إلى الزوال، هذا التحول التقني يشمل إجراء المعاملات بأمان أكثر، وجودة خدمة وشفافية أعلى وتكلفة أقل وتوفير للوقت والمال.

كما ينبه الكتاب بشكل تفصيلي إلى أن هناك مفاهيم خاطئة حول البلوك تشين تتمثل في عدة جوانب، يمكننا اختصارها فيما يلي:

- أكثر المفاهيم الخاطئة انتشارًا هو اعتبار تقنية البلوك تشين هي نفسها العملات المشفرة، نظرًا إلى أن العملات المشفرة ومنها البيتكوين هي أول تطبيق معروف عالميًا لتقنية البلوك تشين، ويوجد خلط بين خصائص وعيوب العملات المشفرة والبلوك تشين، مثل ربط تقلب قيمة العملات المشفرة بموثوقية البلوك تشين واستقرارها.
- من المفاهيم الخاطئة حصر عمل البلوك تشين على العملات المشفرة والعملات الرقمية، فيمكن استخدام وتطوير تطبيقات البلوك تشين لكل الصناعات والأعمال، وجارٍ استخدامها عالميًا بمختلف القطاعات، ومنها على سبيل المثال في القطاع المالي: المدفوعات والتسويات الدولية وسوق رأس المال والتمويل والمراجعة والتدقيق المالي والحماية من غسل الأموال والتأمين والتحويلات المالية.
- مفهوم أن البلوك تشين تستهلك الكثير من الطاقة غير صحيح لأن سببه متطلبات الطاقة لتعدين الإصدارات الأولى من العملات المشفرة وأسلوب التعدين المستخدم، وهذا ليس من خصائص البلوك تشين.
- من الخطأ اعتبار تقنية البلوك تشين شبكة عامة لأنها عبارة عن أربعة أنواع، تختلف طبقًا للاستخدام منها العامة والخاصة، وشبكات البلوك تشين بترخيص، والتي يحتاج المشاركون بها إلى الحصول على تصريح وشبكات اتحاد البلوك تشين المختلطة. كما أنه من المفاهيم المبالغ فيها القول أن كتل البيانات المتسلسلة البلوك تشين تضمن موثوقية البيانات المتاحة عليها، لأنها تضمن فقط عدم التلاعب على البيانات الموجودة مسبقًا والمتفق عليها، ولا يمكن تعديلها.
- تقنية البلوك تشين أكثر أمنًا من التقنيات الأخرى ولكنها ليست محصنة، بسبب تقنية خوارزمية تجزئة التشفير المستخدمة وآلية تسجيل البيانات وعدم السماح بالتغيير والتلاعب بالبيانات والسجل الموزع والا مركزية والختم الزمني، وهذا يجعل التقنية أكثر أمنًا، لأن سلاسل الكتل كبيرة وهذا يصَعُبَ اختراقها.
- هناك مفهوم خاطئ أن المعاملات على تقنية البلوك تشين مجهولة المصدر وسببه وجود التطبيقات الخاصة بتداول العملات المشفرة، حيث يسجل البلوك تشين فقط العناوين العامة للمحافظ، مع عدم الإفصاح عن اسم المالك للمحفظة، وهذه الأمور ترتبط بالتطبيق المستخدم والسياسة والإجراءات الخاصة بالتطبيق. كما أنه من الخطأ اعتبار أن البلوك تشين فقط أداة لتخزين البيانات، بل تظهر مميزاتها الواضحة عند تبادل البيانات بين مختلف الأطراف كبديل للثقة والشفافية وأكثر أمنًا، كما أنها لا تتصل بالأنظمة، بل الأنظمة هي التي تتصل بها.

وفي خاتمة الكتاب، يؤكد المؤلف على حاجة المؤسسات المالية الإسلامية إلى تحسين الأداء والتطوير وزيادة العائدات وزيادة القدرات التنافسية، وخلق فرص جديدة وزيادة قيمة الخدمات، ومع تضخم حجم البيانات، زادت إلى حد تطوير أسلوب المراجعة والتدقيق، للحصول على نتائج أسرع وأدق وتقليل التكلفة والوصول إلى الأتمتة للأنظمة في تطبيق المعايير الشرعية، من خلال منظومة آمنة أكثر شفافية وغير قابلة للعبث أو التغيير أو التزوير، ومن خلال نقل معرفة حالات الاستخدام والتطوير العالمية بالبحث والتطوير وتطبيق تقنية كتل البيانات المتسلسلة البلوك تشين، واستخلاص الدروس المستفادة من حيث انتهت المؤسسات العالمية وذلك من خلال محاور التحول الرئيسة الثلاثة نحو تطبيق تقنية البلوك تشين، وهي:

المحور الأول، اختيار التقنية الملائمة لمتطلبات الأعمال بالمؤسسة المالية الإسلامية لا بد أن يجري وفقًا للمعايير التي من خلالها يمكن قياس مدى ملاءمة التقنية لأهداف المؤسسة والعائد من الاستثمار وقابلية التوسع وإمكانية التطبيق وحالات الاستخدام السابقة ومقاييس الأداء وآلية التطبيق والتحول. المحور الثاني فيتعلق بالإجراءات وهي من أهم التحديات وأكثرها تأثيرًا للوصول إلى أفضل إنتاجية وتوفير الوقت والجهد والمال، وتسريع الإجراءات وتحسين وتطوير آلية المراجعة والتدقيق والشفافية والثقة والخصوصية. المحور الثالث يتعلق بالموظفين وهذا يمثل المحور الرئيس في تقييم التقنية واختيارها وتطبيقها ويشترك فيه كل منسوبي المؤسسة المالية الإسلامية، ولا يقتصر على منسوبي تقنية المعلومات فقط. وللمساعدة في نجاح العمل يجب تحديد فريق العمل والمشاركين الرئيسين وإشراكهم طوال مرحلة التقييم والاستعداد لتطبيق تقنية البلوك تشين، ويشمل الإدارة والحوكمة والتقنية وأمن المعلومات وإدارة عمليات الأعمال.

"الإيكونقراطية": مخاطر ترك علم الاقتصاد للخبراء

"The Econcracy": the perils of leaving economics to the experts

د. أحمد ناصر الراجحي

نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

يواجه علم الاقتصاد والاقتصاديون في بعض الأروقة تهمة الوصف بالنخبوية "Elitism". قد ترجع أسباب ذلك الى طريقة تقديمه وتدريسه في المعاهد والجامعات، ولاعتماده النماذج الرياضية، وأسلوب التجريد المتبع في تحليل السلوك البشري، واستخدامه مصطلحات ومفردات قد تكون غامضة لفئات من المجتمع. لقد سيطرت مدارس معينة لعقود على الفكر الاقتصادي الذي انبثقت منه سياسات اقتصادية تتبنى فلسفة "دعه يعمل دعه يسير" او تبني ألية السوق الحر حرفياً كحالة عامة وكما يطبقها "خبراء" Experts متهمون ببعدهم عن معاناة الافراد العاديين. ولذا، فلا غرابة أن ينسب لجون مينارد كينز وهو أبرز ناقد لهذه الفلسفة مقولة "لو نجح الاقتصاديون في الظهور كأشخاص متواضعين واكفاء مثل اطباء الاسنان، فسيكون ذلك رائعا"!!!

الإيكونقراطية Econcracy / تحتوي اللغة العربية (كغيرها من اللغات الحية) على مفردات متداولة، ولكنها عُربت كما هو الحال في: الأرستوقراطية Aristocracy والديموقراطية Democracy والتكنوقراطية Technocracy وغيرها من كلمات. تشترك هذه المفردات المعربة في تعبيرها عن مفهوم النخبوية Elitism والسيطرة Rule المعبرة عن توجيهات commands تصدر عن قمة الهرم إلى القاعدة.

تجدر الإشارة إلى أنه قد نشر كتاب في جامعة مانشستر البريطانية عام 2016، عنوانه: "The Econcracy": the perils of leaving economics to the experts وهو نفس العنوان الذي اخترناه لهذه المساهمة، من تأليف كل من: جو أيرل Joe Earle و كاهال موران Cahal Moran وزاك وارد بيركنز Zach Ward-Perkins ، يتضمن نقداً مباشراً للتوجه السائد في علم الاقتصاد.

اتهم الكتاب الاقتصاديين بأنهم نخبويون وبعيدون في طروحاتهم عن مصالح الافراد العاديين، وأن هذا التخصص تسيطر عليه فئات من "الخبراء" المؤثرين في السياسات الاقتصادية القائمة على نماذج رياضية منغمسة في التجريد! كما يرى المؤلفون أن الاقتصاد كأيدولوجية عبارة عن نظام مغلق يسيطر عليه الخبراء المنفصلون عن عامة الناس، ولذا ثمة ضرورة لإشراك فئات مختلفة من المجتمع في القرارات الاقتصادية العامة وعدم تركها لسيطرة الخبراء.

ابتداءً، يمكننا أن نجتهد ونقترح ترجمة جديدة لمصطلح " Econcracy" المذكور في العنوان بنفس الطريقة التي سبق التطرق لها ليكون "الإيكونقراطية"، حيث أن الافتراض في الكتاب هو ان "الخبراء" هم جزء من النخب التي تفرض حلولاً تخدم مصالح طبقة معينة من المجتمع. هذه الكلمة المُستحدثة مشابهة لتلك الكلمات المعربة التي سبق ذكرها والتي تشترك معها بصفة النخبوية بمعناها الفوقوي الهرمي.

النخبوية Elitism/ ان سمة النخبوية والفوقوية التي توصف بها بعض المدارس الاقتصادية الفكرية قد تكون استمدت جذورها من الفلسفة الفيزوقراطية Physiocracy ، والتي تُسمى بمدرسة الطبيعيين. ترى هذه المدرسة الفرنسية في بعض طروحاتها أن التعاملات والسلوكيات البشرية بما في ذلك السلوكيات الاقتصادية تخضع لقوانين علوية يفرضها حكم الطبيعة والتي منها استلهم أدم سمث فكرة "اليد الخفية". في نفس السياق نجد أن مصطلح "الكوربوقراطية" Corporatocracy بدأ في الانتشار في بعض الأوساط الناقدة، حيث يُعرّف على أنه: سيطرة الشركات الكُبرى على الممارسات التجارية، وبناء إمبراطورية عالمية تستخدم المنظمات المالية الدولية في فرض شروطها على الدول النامية وشعوبها المستضعفة.

ان المنطلق الرئيس لكتاب "الإكونقراطية"، يكمن في الاعتراض على الطرح النخبوي لعلم الاقتصاد، بالاستدلال بالطريقة التي يدرس بها غالباً في الجامعات الغربية مثل جامعة شيكاغو وجامعة كيمردج وغيرهما وتأثيرهم المعروف على التوجه العام لتخصص الاقتصاد. لذا تتجسد الإكونقراطية عملياً في هيمنة أيدولوجية لمدرسة فكرية معروفة (مثل المدرسة النيوكلاسيكية) على التوجهات السائدة في مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والذي توصف توصياته المفروضة على الدول بأنها قوالب مصممة للجميع " One Size Fits All" بغض النظر عن الفروقات الدولية والاجتماعية. خطورة الطرح النخبوي تكمن في تأثيره الكبير على السياسات الاقتصادية المطبقة، وبالذات في منهجية التعامل الصارمة مع الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية.

يجدر التنويه الى أن علم الاقتصاد كنظرية يهدف الى التعامل مع التحديات الاقتصادية التي تواجه الافراد والمجتمعات بغض النظر عن مستويات دخولهم وليس فقط النخب منهم، ومع أن السياسات الاقتصادية تعتمد عملياً على وجود الخبراء إلا ان ذلك لا يتعارض مع تحقيق التقارب مع متطلبات فئات المجتمعات واشراكهم في الحوار الاقتصادي.

بالرغم من ان علم الاقتصاد يُدرس غالباً بطريقة تظهره كعلم حصري ونخبوي الا ان هذا التخصص الواسع ومواضيعه المتشعبة تهدف إلى تحقيق رفاهية المجتمعات والعمل على حل مشكلات صعبة مثل التوظف والتضخم والفقر وعدم المساواة والضرائب، كما يغطي نطاق واسع من السياسات العامة. لذا، فان اهتمام علم الاقتصاد عملياً ليس مقصوراً على فئة معينة. كما أن مواضيعه أشمل من المال بمعناه الضيق، حيث تتعامل مع قضايا اجتماعية أساسية تتعلق بحياة الافراد والمجتمعات كالصحة والتعليم والبيئة والاستدامة.

خاتمة / تأسيساً على ما تقدم، يمكن القول إن وصف الاقتصاد بالنخبوية غير مبرر، ويتجاهل حقيقة أن الاقتصاديين أو من يوصفون بفئة "الخبراء" يأتون غالباً من خلفيات وطبقات اجتماعية متنوعة، مع الاعتراف بأن جلهم من الرجال ولكن هذا لم يمنع مؤخراً من تزايد اهتمام الدراسات الاقتصادية بمواضيع الجندرية والمساواة خصوصاً في مواضيع التوظيف والأجور.

وفي ظل التطور التقني والإعلامي الراهن ومع توفر مقررات الكترونية تُقدم عبر الانترنت، وكتب ونشرات توعوية ومنصات "البودكاست" وغيرها من القنوات المتخصصة والمتاحة للجميع، أصبح بإمكان المتخصصين بالاقتصاد بما في ذلك متخذو القرارات بالمشاركة في النقاشات العامة وتبسيط النظريات العلمية والمفاهيم ونشر الوعي الاقتصادي لأفراد المجتمع. ما سبق، يُعد بمثابة اختصاراً لجدل طويل وقديمٍ لم يُحسم بعد، ولا يُتوقع حسمه بصورة نهائية، بسبب تباين المصالح وتعارض الاهداف على مستوى الافراد والمؤسسات والدول ايضاً.

الخدمات اللوجستية ودورها في تنويع الاقتصاد من خلال تعزيز التجارة الدولية

Logistics: Boosting Economic Diversification through International Trade

د. سحر حسن خياط

أستاذ الاقتصاد المشارك في كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز

تعد الخدمات اللوجستية أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في تعزيز الاقتصاد السعودي، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية، والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية في إطار رؤية المملكة 2030، إذ تعد الرؤية بمثابة خطة طموحة هادفة لتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل القومي غير النفطي، وتطوير عدة قطاعات مختلفة. وذلك من خلال تقديم حلول لوجستية متقدمة ومبتكرة تدفع عجلة التقدم والابتكار، وتلبي تطلعات السوق، وتسهم في تحقيق أهداف التنمية الوطنية. حيث تبذل المملكة العربية السعودية جهوداً هائلة من أجل بناء اقتصاد قوي قادر على منافسة الاقتصادات الإقليمية، والعالمية على حد سواء، وذلك من خلال تحويل السعودية إلى قوة صناعية رائدة، ومركز عالمي للخدمات اللوجستية. وفقًا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2024، احتلت المملكة العربية السعودية المركز العاشر عالميًا في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية Logistics Performance Index (LPI) بفضل الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية، والتحسينات التنظيمية.

من أجل ذلك فقد وضعت وزارة النقل والخدمات اللوجستية استراتيجية طموحة هادفة إلى تطوير قطاع النقل والخدمات اللوجستية في السعودية لاسيما في ظل زيادة الطلب العالمي على الخدمات اللوجستية. إذ تعد الخدمات اللوجستية أحد أهم ركائز الاقتصاد العالمي إضافة إلى أنها تعزز من فرص نشاط الصناعة محليا وتدفق رؤوس الأموال عبر الاستثمار الأجنبي المباشر. ويشمل القطاع اللوجستي جميع الأنشطة اللازمة لنقل البضائع من المنتج إلى المستهلك، مثل النقل، التخزين، الشحن، التخليص الجمركي، أنظمة التمويل، التسليم السريع، وإدارة المعلومات والبيانات.

ويعرف البنك الدولي "اللوجستيك" بأنه شبكة من الخدمات التي تسهم في حركة البضائع داخل الحدود وخارجها، حيث يُعد فنًا وعلمًا في إدارة تدفق البضائع، والطاقة والمعلومات من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

لذلك في هذه المقالة، سنلقي الضوء على أهمية الخدمات اللوجستية بصفة عامة من خلال تنويع الاقتصاد، وتعزيز التجارة الدولية، ومواجهة التحديات والصعاب المتوقعة. تواجه الخدمات اللوجستية في التجارة الدولية مجموعة متنوعة من التحديات التي تتطلب حلولاً مبتكرة، وتعاوناً دولياً لتحسين كفاءة وسرعة نقل البضائع، وترسيخ النمو الاقتصادي العالمي فهي تحديات تؤثّر بشكل مباشر على كفاءة وسرعة نقل البضائع بين الدول. أحد أبرز هذه التحديات هو التعقيدات الجمركية، والإجراءات البيروقراطية الطويلة التي يمكن أن تؤدي إلى تأخير كبير في تسليم الشحنات، وتكاليف إضافية بسبب اختلاف القوانين، واللوائح الجمركية من دولة لأخرى، مما يجعل من الصعب تحقيق التوافق والتناغم بين أنظمة الدول المختلفة، حيث وجد تقرير البنك الدولي لعام 2023 أن تحسين الكفاءة الجمركية يمكن أن يقلل من تكاليف التجارة بنسبة تصل إلى 15%.. إضافة إلى ذلك، تشكّل البنية التحتية المتفاوتة بين الدول تحدياً كبيراً، حيث تفتقر بعض الدول إلى الطرق والموانئ، والمطارات الحديثة التي تسهل حركة البضائع. كما تساهم البنية التحتية الضعيفة في زيادة التكاليف، والوقت اللازمين لنقل السلع، مما يؤثّر على القدرة التنافسية للشركات. وفقًا لتقرير المجلس العالمي للملاحة الجوية لعام

2023، تبلغ تكلفة تحسين البنية التحتية اللوجستية في الدول النامية حوالي 2 تريليون دولار. علاوة على ذلك تعد التقلبات في الأسعار العالمية للوقود عاملاً آخراً يؤثّر على تكلفة النقل والشحن، فارتفاع أسعار الوقود يؤدي إلى زيادة تكاليف الشحن، مما ينعكس سلباً على أسعار المنتجات النهائية. ففي 2024، شهدت أسعار الوقود ارتفاعًا بنسبة 10% مما أثّر على تكاليف الشحن البحري.

بجانب ذلك تلعب العوامل البيئية والطقس دوراً مهماً في تحديد سهولة ومرونة عمليات النقل، حيث يمكن أن تعطل الأحوال الجوية القاسية سلاسل التوريد. ذكرت منظمة التجارة العالمية أن تأخير الشحنات بسبب الطقس القاسي يكلف الاقتصاد العالمي حوالي 500 مليار دولار سنويًا.

من الناحية التكنولوجية، تفتقر بعض الدول إلى الأنظمة الرقمية المتقدمة لتتبع الشحنات، وإدارة اللوجستيات بشكل فعّال، مما يدل على أن نقص الأنظمة الرقمية يؤثر على كفاءة إدارة اللوجستيات. بينما يمكن للتكنولوجيا أن تحسن الكفاءة وتقلل من الأخطاء، إلا أن تبني التكنولوجيا المتقدمة يتطلب استثمارات كبيرة، وتدريب مكثف للعاملين. أيضاً العامل الأمني يعد تحدياً رئيسياً، حيث تتعرض بعض الشحنات للسرقة أو التلف أثناء النقل مما يتطلب الأمر تدابير أمنية مشددة، وتعاوناً دولياً لضمان سلامة البضائع. وتشير دراسة لجمعية النقل واللوجستيات الدولية لعام 2024 إلى أن تبني التكنولوجيا المتقدمة يمكن أن يحسّن الكفاءة بنسبة 25%..

تُعد التجارة الدولية ركنًا أساسيًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي، وتؤدي الخدمات اللوجستية دورًا حيويًا في دعم هذه العملية، حيث يعد قطاع الخدمات اللوجستية بمثابة عنصر حيوي في رحلة التحوّل الاقتصادي في الاقتصاد العالمي، ويشكّل العمود الفقري لسلاسل الإمداد، وتعزيز الكفاءة التشغيلية للشركات والدول. كما تلعب هذه الخدمات دورًا محوريًا في تحقيق التنوع الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية على الصعيد المحلي والدولي. وذلك من خلال فهم أهمية الخدمات اللوجستية، وتحدياتها واستراتيجيات تطويرها حتى يمكن للدولة توفير خدمات لوجستية موثوقة، وفعّالة تستطيع الشركات من خلال توافرها إلى جذب عدد أكبر من العملاء مع تقليل الاعتماد على الأسواق المحلية، وزيادة حصتها في السوق، مما يعزز تنوع الاقتصاد من خلال تطوير وتنويع الصادرات، وزيادة حجم التجارة الدولية، وزيادة الإيرادات.

تقدر حجم التجارة الخارجية للسعودية في 2024 حوالي 500 مليار دولار، بزيادة قدرها 8% عن العام السابق. كما يمكن للشركات توسيع نطاق منتجاتها وتحقيق نمو مستدام بفضل البنية التحتية المتطورة الفعّالة، والسلسة لتدفق المنتجات والخدمات، كما تتيح للشركات توسيع أعمالها، والوصول إلى عملاء جدد في دول مختلفة، وذلك يعد عاملاً مساعداً في توسيع الفرص التجارية، وبالتالي يدعم تنويع الاقتصاد، ويعزز النمو الاقتصادي، فضلاً عن تسريع أوقات التسليم، وتقديم المنتجات للعملاء بسرعة وكفاءة. كما تشير الاحصائيات إلى أن حجم سوق الخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية يُقدّر بحوالي 1.68 مليار دولار أمريكي في عام 2024، ومن المتوقع أن يصل إلى 2.88 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2029، مع معدل نمو سنوي مركب يبلغ 11.39%.

تعتمد الشركات عادة على خدمات لوجستية متطورة لضمان تكامل سلس وسريع في عمليات النقل والتخزين ومنافذ البيع، فضلًا عن دعم حركة النقل البري والجوي والبحري من خلال تطوير الموانئ، وتحسين سلاسل الإمداد، تسهم أيضاً هذه الخدمات في تحسين الكفاءة التشغيلية، وتقليل التكاليف، مما يمكّن الشركات من تعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، ويسهم في النمو الاقتصادي بفضل الابتكارات في هذا المجال، وبفضل التحسينات في البنية التحتية، والتقنيات اللوجستية. كذلك تستطيع الشركات تحقيق وفورات كبيرة في الوقت والمال، مما يتيح لها توسيع نطاق أعمالها، والوصول إلى عملاء جدد في أسواق مختلفة جديدة بشكل أكثر فعّالية مما يعد أمراً حاسمًا في دعم التجارة الدولية، وتعزيز المرونة في العمليات اللوجستية عن طريق ربط الأسواق الإقليمية والدولية، حيث يمكن للشركات تلبية احتياجات العملاء في الوقت المناسب. علاوة على ذلك، فإن الاستثمار في البنية التحتية اللوجستية والتكنولوجيا الحديثة يرسّخ فعالية الخدمات اللوجستية، ويسهم في تعزيز التجارة الدولية، في 2023، جذبت السعودية استثمارات أجنبية بقيمة 15 مليار دولار بفضل تحسين البنية التحتية اللوجستية.

أضف إلى ذلك أن الخدمات اللوجستية تنتهج اتجاهات حديثة، وتقنيات عدة تسهم في الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، والابتكار من أجل تعزيز فعالية العمليات، وتقليل التكاليف. تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والتحول الرقمي تلعب دورًا مهمًا في تحسين إدارة سلاسل الإمداد، وتتبع الشحنات، وتحليل البيانات بدقة أكبر. فضلاً عن تبني ممارسات صديقة للبيئة لتقليل الانبعاثات الكربونية، وتحسين استدامة العمليات اللوجستية. هذا النوع من الابتكار يمكن أن يؤدي إلى تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف وتحسين الكفاءة التشغيلية، مما يسهم في تنويع الاقتصاد على المستوى العالمي، مع تعزيز التجارة الدولية. ومن المؤكّد ألا ننسى الدور المهام للخدمات اللوجستية الفعّالة والمتطورة إذ تعد عاملاً محفزًا للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يسعى المستثمرون إلى العثور على بيئات استثمارية تتمتع ببنية تحتية لوجستية متينة. حيث تسهم الاستثمارات الأجنبية في تنويع الاقتصاد من خلال خلق فرص عمل جديدة، ونقل التكنولوجيا، وزيادة الإنتاجية، وتحسين جودة المنتجات من خلال توفير خدمات التخزين والتعبئة المناسبة مما يسهم كذلك في تحسين كفاءة العمليات الاقتصادية، ويعزز من القدرة التنافسية للدول، وتوطد الثقة بين الشركاء التجاريين من خلال زيادة فرص الاستثمار، والمساعدة في تحقيق تنمية مستدامة.

ختامًا من المهم في هذه المرحلة من أجل تبني استراتيجيات للتقدم المستقبلي العمل على تشجيع رواد الأعمال للاستفادة من الفرص في هذا النوع من المشاريع، وذلك من خلال الملتقيات والندوات والدورات، وتخصيص التمويل المناسب لما في قطاع الخدمات اللوجستية من الفرص النوعية والمتنوعة والكثيرة، والتي تستوعب عدداً هائلاً من المشاريع المتوسطة والصغيرة، والتي تفتح مجالاً واسعاً للتجارة الدولية في ظل تنوع الاقتصاد، وبذلك تحقق أهداف النمو والتنمية المستدامة.

النماذج الاقتصادية الكلية وتحليل الأثر الاقتصادي

Macroeconomic models for economic impact analysis

د. مشاعل فهد الخريجي

متخصصة في تحليل السياسات وبناء النماذج الاقتصادية - جامعة الملك سعود

تلعب النمذجة الاقتصادية الكلية دوراً مهماً في بناء ورسم السياسات الاقتصادية من خلال منح صانعي القرار أدوات كمية تمكنهم من تجربة تأثير السياسة الاقتصادية في بيئة بيانات تجريبية قبل تطبيقها على الواقع، مما يسهم في تقليل المخاطرة، وزيادة احتمالية تحقيق الأهداف المرجوة. إذ تحمل السياسات الاقتصادية، والقرارات التنظيمية، والمشروعات الاستثمارية التنموية أثاراً متباينة على مختلف القطاعات والوحدات الاقتصادية، فقد تبدو سياسةٌ اقتصاديةٌ ما كسياسة ذات آثار إيجابية على الاقتصاد، إلا أنها في الحقيقة قد تؤثّر بشكل سلبي على وحدات أو قطاعات اقتصادية معينه، مما يستلزم قياس المنافع المرجوة، ومقارنتها بالسلبيات المتوقعة لمعرفة الأثر الكلي على الرفاه الاقتصادي. لذا يُعد رسم السياسات الاقتصادية أمراً بالغاً في التعقيد إذ يتطلب فهماً عميقاً للعلاقات المعقدة بين الوحدات والقطاعات الاقتصادية، وفهماً كمياً مقاساً لكيفية تفاعلها مع بعضها ليتمكّن صانعو القرار من فهم المشهد الاقتصادي كاملاً.

فعندما تقرر حكومة ما تقديم دعم للاستثمار في صناعةٍ ما، فمما لا شك فيه أن لهذا أثراً مهماً لتحفيز الاقتصاد، ودعم التنمية، ولكنه أيضاً قد ينطوي على تأثيرات سلبية ممكنه مثل زيادة الضرائب، أو زيادة الدين العام لتوفير التمويل اللازم لهذا الدعم. كما أنه قد يؤدي إلى آثار سلبية على صناعةٍ أخرى، مثل انتقال العمالة للصناعة، أو القطاع المدعوم، وشحها في الصناعات الأخرى، وما يتبع ذلك من نشوء قوة سوقية للمنتجين، أو للعمال في سوق عمل هذه الصناعة، أو تحول الطلب إلى الصناعة المدعومة بدلاً من الطلب على الصناعات الأخرى، وهكذا. هذه الآثار المتباينة لا تحدث نتيجةً لتغير السياسات الاقتصادية فحسب، بل حتى في حال تغير التنظيمات الاقتصادية، وتنظيمات الأسواق. مثلاً، عند صدور تنظيم يسمح بنسبة تركز أعلى في سوق سلعةٍ ما، أو السماح بالاندماجات والاستحواذات للشركات العاملة في هذا السوق لرفع قدرة الشركات المحلية على التنافس في الأسواق العالمية مثلاً، فهذا القرار ينطوي على تأثيرات على سوق العمل، والتوظيف ومعدل التركز في سوق العمل، والأجور وممارسات القوة السوقية وغيرها.

لذلك عملت العديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية، والبنوك المركزية، ووحدات أبحاث السياسات الاقتصادية في المؤسسات الحكومية المختلفة على إنشاء نماذج اقتصادية كلية تشرح التفاعلات بين الوحدات الاقتصادية، وتفسّر سلوكها، وتقيس مدى استجابتها للسياسات. على سبيل المثال لا الحصر، النموذج الهيكلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (FRB/ US- Federal Reserve Board/US Model)، ونموذج التوازن العام الديناميكي العشوائي للبنك المركزي الأوروبي (NAWM -New Area-Wide Model)، وأيضاً النموذج شبه الهيكلي للبنك المركزي الأوروبي، (ECB-BASE - Backward-looking Aggregate Supply, Aggregate Demand Model)، وغيرها من النماذج.

يمكن تعريف النمذجة الاقتصادية الكلية بأنها إطار تحليلي يُستخدم لوصف وتوقع سلوك الاقتصاد الكلي، وسلوك الوحدات الاقتصادية بداخل هذا الاقتصاد، مثل الحكومة، والأسر، والشركات، والقطاعات، والصناعات، ويوضح العلاقات فيما بينها، ويساعد في تقييم تأثير هذه العلاقات على قراراتها، وعلى المتغيّرات الاقتصادية الكلية مثل الاستثمار، والاستهلاك، والتوظيف، وغيرها. وتعمل النماذج الاقتصادية الكلية ذلك من خلال توفير إطار كمي، وبيئة عمل تجريبية تسمح بمحاكاة كيفية تأثير السياسات أو الصدمات الخارجية المختلفة على الوحدات الاقتصادية، وبناء سيناريوهات مختلفة تمنح صانعي القرار الاطلاع على التأثيرات المحتملة لعدة خيارات متاحة.

بدأت النمذجة الاقتصادية بنماذج الانحدار القياسية، والتي لا تُعد نماذج كليه، وإنما محاولة لتمثيل العلاقات بين المتغيّرات الاقتصادية محل البحث، ولكنها انتُقدت لافتقارها للأساس النظري الاقتصادي، ومعاناتها من أخطاء التوصيف. ومع التطور المتزامن للإحصاءات الاقتصادية، والأساليب الاقتصادية القياسية، والأساليب الإحصائية، والتقنيات الحاسوبية القادرة على التعامل مع البيانات الكبيرة، تطورت النمذجة الاقتصادية الكلية بشكلها الحالي.

وتتعدد أنواع النماذج الاقتصادية الكلية المستخدمة في تحليل الأثر الاقتصادي، فمنها ما يركّز على التفاعلات بين القطاعات الاقتصادية، والصناعات المختلفة، ويهدف إلى تحليل الدرجة التي تندمج بها صناعة، أو نشاط معين في الاقتصاد، مثل، نماذج المدخلات والمخرجات. ومنها ما يهدف إلى التحليل الشمولي للعلاقات بين الوحدات الاقتصادية المختلفة مثل، نماذج التوازن العام.

تعتمد نماذج المدخلات والمخرجات على استخدام جداول المدخلات والمخرجات. وهي جداول تتضمن بيانات سلاسل التوريد بين القطاعات، وبين المدخلات المستخدمة في الإنتاج في كل قطاع. وعند تحليل أثر سياسة ما فإنه يتم تحليل أثرها على مدخلات القطاع المستهدف بالسياسة، وبالتالي تأثيرها على

مخرجات ذلك القطاع، والتي تمثّل مدخلات لقطاع آخر، مما يُساعد في تقدير الأثر الكلي على قطاعات الاقتصاد. مثلاً، عند اتخاذ الحكومة قرار بالاستثمار بإنشاء مصنع للحديد والصلب، فإن هذا القرار سيؤثّر على الطلب على مدخلات القطاع الصناعي من العمال ورأس المال، وبالتالي سيؤثّر على التوظيف، وعلى الطلب على السلع الرأسمالية المستخدمة في إنتاج الحديد والصلب، كما سيؤدي إلى زيادة الإنتاج من الحديد والصلب، والتي تؤثّر على قطاع الإنشاءات لكونها مدخلات له، وهكذا يتم حساب التأثيرات المباشرة، وغير المباشرة في الاقتصاد ككل. تتناسب نماذج المدخلات والمخرجات بشكل جيد مع التحليل قصير الأجل، ومع تحليل التغيرات الصغيرة في السياسات، ويمكن اعتبارها نماذج توازن عام مبسطة، ولكن نماذج التوازن العام تُعد أكثر تعقيداً من نماذج المدخلات والمخرجات.

يتم بناء نماذج التوازن العام بناءً على أسس النظرية الاقتصادية الجزئية للوصول إلى نموذج اقتصادي كلي عام. وتنطوي عملية بناء هذه النماذج على تحديد افتراضات تتلاءم مع طبيعة الاقتصاد محل التحليل، وذلك بهدف بناء إطار نظري موصوف بمعادلات رياضية مترابطة تصف سلوك وحدات القرار الاقتصادي في المجتمع، مثل الأسر وملاك رأس المال، المنتجين والشركات، والحكومة، والقطاعات أو الصناعات المختلفة. وتُستخدم هذه المعادلات لوصف كيف تتأثّر قرارات كل وحدة اقتصادية بالوحدات الأخرى، وكيف تتأثّر بالعوامل الخارجية أيضاً. تسمح هذه المعادلات بوصف السلوك الاقتصادي لكل وحدة اقتصادية، وتصف التوازنات الجزئية في الأسواق، والتوازن الكلي في الاقتصاد. وباستخدام الطرق القياسية يتم تقدير هذه النماذج، ومن ثم استخدامها لبحث المسارات المختلفة والاحتمالات الممكنة للآثار التي تنشأ من التغيّر في السياسات أو الأنظمة أو حتى التغيّرات الخارجية. يتم هذا من خلال عمل محاكاة للنموذج لإجراء تجارب تتضمن تغيير السياسات، والأنظمة، ومراقبة تأثيرها على مسارات متغيّرات النموذج.

إن هذه المعادلات الرياضية يتم بناؤها بطريقة تمثّل خصائص الاقتصاد محل الدراسة، فلا يمكن استخدام نماذج موحدة ومتشابهة لكل الاقتصادات، أو تكرار ونسخ النماذج الاقتصادية المستخدمة في اقتصادات أخرى لاستخدامها في الاقتصاد محل الدراسة. لذلك نجد أن آثار السياسات الاقتصادية تختلف من اقتصاد لاقتصاد، ونجد أن كل مجتمع اقتصادي يتأثّر بطريقة مختلفة، حتى ولو تم استخدام نفس السياسات الاقتصادية في كلاهما. كما أن كل نموذج له أهداف محددة يتم بناؤه على أساسها، مثلاً إذا كان الهدف دراسة التأثيرات المختلفة على قطاعات محددة مثل القطاع الصناعي، والإنشائي، والخدمات وغيرها؛ فإنه يتم بناء نموذج يوضح تفاصيل طبيعة القطاعات الاقتصادية وتفاعلاتها مع بعضها. وإذا كان يهدف لبحث الأثر على سوق العمل، فإنه يتم بناء نموذج يحمل تفاصيل عن سوق العمل، والأجور والمؤثّرات عليها. وإذا كان يهدف لبحث التركز والقوى السوقية، فإنه يتم بناء نموذج يعكس درجة التركز الاقتصادي وآثارها، وكل هذا يكون في إطار نموذج عام يتم فيه تمثيل جميع وحدات القرار الاقتصادي.

لنماذج التوازن العام أنواع متعددة وقد بدأت بنماذج نظرية تصف الاقتصاد، ثم تم تطويرها لتكون قابلة للقياس وتسميتها بنماذج التوازن العام القابلة للقياس، ولإدخال تأثير التغيّرات عبر الزمن، وعامل عدم اليقين تم تطويرها لتكون نماذج التوازن العام الحركية العشوائية.

تركّز نماذج التوازن العام القابل للحساب على تحديد التوازن الكلي للقطاعات الاقتصادية، بحيث يتم تمثيل العرض والطلب في كل قطاع لتحقيق حالة التوازن السوقي، ومن ثم الوصول للتوازن الكلي. هذه النماذج تعتمد على افتراضات بأن الأسواق تنافسية تمامًا، وأن المشاركين في السوق (الشركات والأسر) يتصرفون عقلانيًا، ويعظّمون أهدافهم. وتعتمد هذه النماذج على عملية المعايرة باستخدام جداول المدخلات، والمخرجات، أو المصفوفات المحاسبية الاجتماعية، والتي تتضمن بيانات اقتصادية مفصّلة تعكس تدفقات المنتجات بين القطاعات المختلفة، لذا تُعد نماذج حتمية ذات مسارات محددة ومعروفة. وتُستخدم هذه النماذج على نطاق واسع في تحليل السياسات الاقتصادية والبيئية، وتحليل تأثير التنظيمات الاقتصادية، ومن خلال هذه النماذج يمكن التنبؤ بكيفية تأثير التغيّرات في السياسات على الأداء الاقتصادي. وتُعد نماذج التوازن العام القابل للحساب نماذج ساكنة، مما يعني أن تحليلها يتم في إطار نقطة زمنية محددة، أو للمقارنة بين حالتين من دون التطرق لتأثير الزمن، أي أنها لا تعكس التغيّرات الحركية طويلة المدى التي تحدث في الاقتصاد نتيجة للتغيّرات السياسية أو البيئية.

وبعكس نماذج التوازن العام الساكنة تأخذ النماذج الحركية العشوائية في الاعتبار التغيّرات الزمنية بين الفترات الاقتصادية، وتضيف عنصر العشوائية (صدمات) الذي قد يؤثّر على الاقتصاد مثل صدمات الإنتاجية، أو صدمات الطلب أو الصدمات السياسية. وتعتمد هذه النماذج على تمثيل التغيّرات الاقتصادية بمرور الوقت، إذ تُضاف المتغيّرات الحركية إلى النموذج لتوضيح كيف يمكن للسياسات التأثير على مسارات الاقتصاد عبر الزمن. ويتم تقدير هذه النماذج بطرق قياسية متقدمة مثل طريقة التقدير البايزي، وطريقة الاحتمال الأقصى، ما يجعلها أدوات فعّالة في محاكاة المسارات المحتملة تحت تأثير السياسات المختلفة، وتساعد في فهم كيفية استجابة الاقتصاد للسياسات الاقتصادية عبر الزمن.

ومؤخراً ومع تطور النماذج اللغوية، بدأ الجمع فيما بينها وبين النمذجة الاقتصادية الكلية، وذلك لتطوير نماذج اقتصادية كلية أكثر دقة، وأكثر قدرة على محاكاة السلوكيات الاقتصادية والاجتماعية. على سبيل المثال، بدأت البنوك المركزية باستخدام النماذج اللغوية لبناء ما يسمى بنماذج اللغة للبنوك المركزية، تهدف إلى التحليل والتنبؤ بآثار التغيّرات في السياسة النقدية على الاقتصاد من خلال استخدام نماذج لغة متخصصة تعتمد على الترميز، بحيث يتم تدريبها على مجموعة شاملة من خطابات البنوك المركزية، ووثائق السياسات، وأوراق البحث، والنصوص المنشورة على الإنترنت للتنبؤ بتأثير إعلانات السياسة النقدية بشكل لحظي.

ختاماً.. تُعد النماذج الاقتصادية الكلية أدواتٍ ضرورية لفهم وتحليل تأثير السياسات الاقتصادية، والتنظيمية على الاقتصاد بشكل شامل. فمن خلال محاكاة التفاعلات بين مختلف الوحدات، والقطاعات الاقتصادية، تتيح هذه النماذج إمكانية التنبؤ بآثار السياسات الاقتصادية، وتقديم رؤية شاملة تساعد صانعي القرار على اتخاذ قرارات اقتصادية مبنية على البيانات، ومع تطور التقنيات الحديثة، يُتوقع أن تصبح النماذج الاقتصادية الكلية أكثر دقةً وفعّالية في فهم التأثيرات الاقتصادية المعقدة، وتحليلها، والتنبؤ بها.

التوجهات الحديثة في سياسات صناديق الثروة السيادية

Recent trends in sovereign wealth funds policies

د. محمد محمود عبد العال حسن

أستاذ جامعي - مستشار الإدارة والسياسات العامة

يعد صندوق الثروة السيادية Sovereign Wealth Fund (SWF) أو الصناديق السيادية أداة من أدوات الدولة المعاصرة المملوكة لها. وتشير إلى الأموال التي تنتجها الحكومة وتُستمد - غالباً - من احتياطات الفائض، وإيرادات الموارد الطبيعية والسندات والأسهم والعقارات، والفوائض التجارية، واحتياطات البنوك المتراكمة عبر العقود، وأموال الخصخصة، وتحويلات العملات الأجنبية أو صادرات السلع كالنفط، والألماس، والنحاس.

وهو مصطلح يتعلق بالاستثمارات الرأسمالية التي تقوم بها الدولة عبر الحدود لتحقيق عوائد عالية على احتياطاتها. وبسبب الاستثمارات الضخمة لهذه الصناديق، وزيادة عددها بعد التسعينيات اكتسب المصطلح شعبية كبرى. فقد شهدت نمواً سريعاً في العقود الأخيرة من حيث العدد والأصول المستثمرة وباتت لاعباً مهماً في سوق رأس المال العالمي. فقبل عام 2000م كان هناك 20 صندوقاً سيادياً حول العالم فقط، وفي عام 2024 زادت إلى أكثر من122 صندوق ثروة سيادية تمثّل أكثر من 35 دولة حول العالم وفقاً لمعهد صناديق الثروة السيادية.

أهداف صناديق الثروة السيادية وأنواعها

وتتمتع الصناديق بأهداف متنوعة، من ذلك العدالة بين الأجيال، والاستقرار الاقتصادي الكلي، وتوفير الأموال لتحقيق عائد مستقبلي للحكومة والمجتمع، والحفاظ على العملة من تقلبات السوق المالية.

ويحقق انتشار صناديق الثروة السيادية غرضين. أولاً: يسمح لصانعي السياسات بوضع أهداف استثمارية محددة بشكل أفضل لكل كيان. وثانيًا: يخلق منافسة بين أدوات الاستثمار السيادية، ما قد يحفّز على تحقيق أداء أفضل، وبالتالي يمكن أن تحصل على ضخ أكبر لرأس المال في المستقبل.

ورغم تعدد مسمياتها إلا أن لها -غالباً- أنواعاً ثلاثة أساسية، هي:

1. صندوق الاستقرار (للتحوط من تقلبات سوق العملات والسلع).
2. صندوق الادخار (للأجيال القادمة).
3. صندوق التنمية (للمحافظة على المشاريع الاجتماعية والاقتصادية أو لدعم الصناعات).

أنواع مستثمري صناديق الثورة السيادية

ترى إحدى الدراسات أن هناك ثلاثة أنواع من مستثمري صناديق الثروة السيادية هم: (المستثمرون المحافظون - المستثمرون السلبيون - المستثمرون الاستراتيجيون)، ولكل نمط تركيزه وسلبياته. يوضحها الجدول التالي:

	المستثمرون المحافظون	المستثمرون السلبيون "الباحثون عن العوائد"	المستثمرون الاستراتيجيون "النشطون"
التركيز	الأصول ذات الدخل الثابت.والحفاظ على رأس المال والسيولة أكثر من نمو رأس المال.	يمتلك هؤلاء المستثمرون محافظ أكثر تنوعًا من الأصول مع عوائد متوقعة أعلى ومخاطر أكبر.	تعد هذه الفئة من المستثمرين أصغر من الأولى والثانية. وتضم صناديق سيادية متنوعة لها استراتيجيات استثمار مختلفة.
التقسيم	مستثمرون سلبيون لديهم محافظ متنوعة ويعتبرون أقلية.	يحتفظون بحصة كبيرة من أصولهم في الأسهم، مع تقسيم الباقي بين الأصول ذات الدخل الثابت الأكثر أمانًا والاستثمارات البديلة عالية المخاطر.	لديها تفويضات استثمارية أضيق مما لدى مستثمري المحافظ السلبية، والعديد منها يأخذ حصصًا أكبر بكثير في الشركات الفردية.

ضوابط إدارة الصناديق

وثمة قضايا عديدة تتصل بإدارة الصناديق منها ما يتعلق بمجلس الإدارة، وما يرتبط بحوكمتها وإنشاء نظام من الضوابط والتوازنات للمساعدة في ضمان عدم تقويض صناديق الثروة السيادية للإدارة الاقتصادية الكلية، ووضع معايير وضمانات مناسبة لنزاهة قرارات الاستثمار. بالإضافة إلى التفويض السليم، والإدارة الرشيقة، واختيار الموظفين المحترفين، كل ذلك وغيره يمكن أن يُحسنوا من جودة برامج الاستثمار العام. لهذه الأسباب وغيرها جاءت "مبادئ سانتياغو Santiago Principles "، والمعتمدة من المنتدى العالمي لصناديق الثروة السيادية كمبادئ توجيهية لتحسين إدارة الصناديق.

توجهات عشرة حديثة في سياسات صناديق الثروة السيادية

تعكس التوجهات الحديثة في إدارة صناديق الثروة السيادية مشهدًا ديناميكيًا ومتطورًا، مدفوعًا بالتغيرات الاقتصادية العالمية، والتقدم التكنولوجي، وإعادة التوجيه الاستراتيجي. وتشير هذه التوجهات إلى تحول نحو استراتيجيات استثمارية أكثر تعقيدًا واستدامة وتنويعًا، مما يجعل صناديق الثروة السيادية لاعباً مركزياً في الاقتصاد العالمي. وفيما يلي بعض التوجهات الرئيسية التي تمت ملاحظتها في السنوات الأخيرة، يوضحها الشكل التالي:

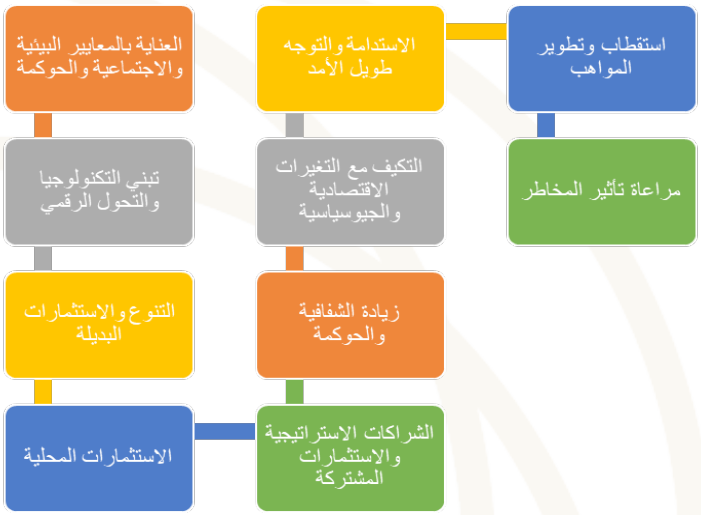

1. **العناية بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة:** تدمج العديد من صناديق الثروة السيادية معايير ESG (Environmental, Social, and Governance) في استراتيجياتها الاستثمارية. هذا التحول مدفوع بزيادة الوعي بتغير المناخ، والمسؤولية الاجتماعية، واستدامة الاستثمارات على المدى الطويل. وتسعى الصناديق بشكل متزايد إلى مشاريع الطاقة الخضراء، والبنية التحتية المستدامة.

2. **تبني التكنولوجيا والتحول الرقمي:** تستفيد صناديق الثروة السيادية من التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، والبيانات الكبيرة، وتقنية البلوك تشين لتحسين استثماراتها. تساعد هذه التقنيات في تحسين تقييم المخاطر، وإدارة المحافظ، واتخاذ القرارات، مما يجعل الصناديق أكثر رشاقة ومعلوماتية في استراتيجياتها.

3. **التنوع والاستثمارات البديلة:** هناك اتجاه ملحوظ نحو تنويع محافظ الاستثمار خارج الأصول التقليدية مثل الأسهم والسندات. تستثمر صناديق الثروة السيادية بشكل متزايد في الأصول البديلة مثل: العقارات، والأسهم الخاصة، والبنية التحتية، ورأس المال المغامر. يقلل هذا التنويع من المخاطر، ويُحسن العوائد في بيئة ذات معدلات فائدة منخفضة.

4. **الاستثمارات المحلية:** توجه العديد من صناديق الثروة السيادية تركيزها نحو الأسواق المحلية، خاصة في الدول النامية. غالبًا ما يكون هذا الاتجاه مدفوعًا بسياسات حكومية تهدف إلى تعزيز الاقتصادات المحلية، وخلق فرص العمل، وتطوير البنية التحتية. على سبيل المثال، تستثمر الصناديق في الشرق الأوسط، وآسيا بشكل كبير في البنية التحتية وقطاعات التكنولوجيا في بلدانها.

5. **الشراكات الاستراتيجية والاستثمارات المشتركة:** تقوم صناديق الثروة السيادية بشكل متزايد بتكوين شراكات استراتيجية، والاستثمار المشترك مع مستثمرين مؤسسيين آخرين، مثل: صناديق المعاشات التقاعدية، وشركات الأسهم الخاصة. يوفر ذلك الوصول إلى صفقات أكبر، وخبرة مشتركة، وتقليل للمخاطر.

6. **زيادة الشفافية والحوكمة:** هناك تأكيد متزايد على تحسين معايير الشفافية والحوكمة بين صناديق الثروة السيادية. هذا التحول - جزئيًا - يعد استجابة للرقابة العامة والتنظيمية. وتساعد ممارسات الحوكمة المُحسنة في بناء الثقة مع أصحاب المصلحة، وضمان الإدارة المستدامة للثروة العامة.

7. **التكيف مع التغيرات الاقتصادية والجيوسياسية:** ينبغي أن تتكيف صناديق الثروة السيادية مع المشهد الاقتصادي والجيوسياسي المتغير بسرعة. يشمل ذلك التعامل مع التوترات التجارية، وتقلبات أسعار السلع، وحالات عدم اليقين الاقتصادي. وتعدل الصناديق استراتيجياتها للبقاء مرنة وحتى تستفيد من الفرص الناشئة.

8. **الاستدامة والتوجه طويل الأمد:** يبقى الأفق الاستثماري طويل الأمد خاصية أساسية لصناديق الثروة السيادية. تتزايد مواءمة استراتيجياتها مع النمو المستدام والمرن، مع التركيز على القطاعات التي من المتوقع أن تزدهر في المستقبل، مثل التكنولوجيا، والرعاية الصحية، والطاقة المتجددة.

9. **استقطاب وتطوير المواهب:** لإدارة المحافظ المعقدة والمتنوعة بشكل متزايد، تعزز صناديق الثروة السيادية استراتيجيات استقطاب المواهب الخاصة بها. تقوم بتوظيف محترفين ذوي خبرة في مختلف فئات الأصول والمناطق والصناعات الناشئة لضمان إدارة استثمارية قوية.

10. **مراعاة تأثير المخاطر:** أثرت جائحة كورونا على استراتيجيات صناديق الثروة السيادية، مما أدى إلى إعادة تقييم إدارة المخاطر واحتياجات السيولة. زادت بعض الصناديق من تخصيصاتها للأصول الأكثر سيولة لضمان المرونة، في حين استغلت أخرى اضطرابات السوق لتحقيق استثمارات انتهازية.

ختاماً، في عصر تقفز فيه الثروات من مجرد أرقام في دفاتر الحسابات إلى محركات للنمو والتغيير، تبرز صناديق الثروة السيادية كأدوات استثنائية تعيد رسم معالم الاقتصاد العالمي. فلم تعد هذه الصناديق مُجرد مُستودعات للأصول، بل باتت مُختبرات لصياغة المستقبل، حيث تتداخل الاستثمارات الذكية مع الرؤى الاستراتيجية لخلق اقتصاد أكثر استدامة، وأكثر قدرة على الصمود أمام التقلبات العاصفة.

ومع كل تحدٍ جديد يطرحه العالم، تبرهن هذه الصناديق أنها ليست مجرد محافظ مالية، بل منظومات ديناميكية تتكيف، تبتكر، وتتحول إلى قوى استثمارية ذات تأثير عميق. من استثماراتها في التكنولوجيا النظيفة إلى تبني الذكاء الاصطناعي في إدارة الأصول، ومن دعم البنية التحتية إلى قيادة مشاريع التحول الرقمي، تسير تلك الصناديق بخُطى واثقة نحو الغد، لا بوصفها مراقباً لمشهد الاقتصاد العالمي، بل بكونها أحد مهندسيه البارزين.

النجاح الحقيقي لهذه الصناديق لن يكون مجرد تحقيق عوائد مالية مرتفعة، بل في قدرتها على أن تكون جسورًا بين الأجيال، تنقل الازدهار والاستقرار من الحاضر إلى المستقبل، وتعيد تعريف الثروة بوصفها أداة لتمكين المجتمعات لا مجرد تراكم للأصول. وهنا يكمن التحدي الأكبر أمام صناع القرار والمسئولين: كيف يمكن لهذه الصناديق أن تظل قوى دافعة للتغيير الإيجابي، وركائز للابتكار، وشعلة تضيء دروب التنمية المستدامة؟ الإجابة ليست في الأرقام وحدها، بل في الرؤية والجرأة على إعادة صياغة قواعد اللعبة.

Powering Progress: Saudi Arabia's Energy Diversification

By Jessica Obeid

Energy Policy Consultant and Founding Partner at New Energy Consult

jessica@obeid.re

The MENA region is prioritising increased power generation, including renewables, to meet rising electricity demand and reduce reliance on fossil fuels. Saudi Arabia, however, is adopting a dual strategy through investing in both mega renewable energy projects and energy efficiency initiatives. This strategy reduces domestic hydrocarbon dependence, alleviates pressure on public budgets, and frees up resources for export in a more sustainable way.

A Two-Pronged Energy Strategy

Saudi Arabia's energy consumption has historically been substantial. The domestic energy demand has chronically been placing significant pressure on the Kingdom's hydrocarbon resources and public budgets and limiting the availability of hydrocarbons for exports.

This demand is driven by multiple factors including 1) population growth, 2) economic growth, 3) increasing temperatures leading to cooling and water demand growth, 4) digitisation, and 5) subsidies. To address this, Saudi Arabia has adopted a dual-strategy: 1) doubled-down on the deployment of renewable energy, and 2) invested in demand-side management measures. This strategy is reducing domestic hydrocarbon demand, particularly in the power sector.

Leapfrogging with the Sun and Wind: Saudi Arabia's Renewable Energy Push

Saudi Arabia's renewable energy target is the most ambitious in the Middle East. The Kingdom is targeting the installation of a cumulative of 100GW to 130 GW of renewable energy capacity by 2030 to reach a goal of %50 of electricity by 2030. To achieve this goal, Saudi Arabia is tendering 20GW annually until 2030 and it has the necessary enablers to make it happen. The Kingdom boasts abundant renewable energy resources and vast land, and benefits from government backing, favourable financing, and mega-size projects.

Saudi Arabia has 4 GW of renewables connected to the grid, with an additional 22 GW in the pipeline. A geographic survey identified 1,200 potential wind and solar project sites to support the deployment of 20 GW annually, focusing mainly on solar photovoltaic (PV). The Kingdom's high solar insolation and viable wind speeds make large-scale projects commercially attractive. Mega renewable energy projects, ranging from 300 MW to 2,000 MW, are being deployed, leveraging economies of scale.

Saudi Arabia has achieved record-low prices in mega solar PV project auctions, fueling interest in renewable energy and paving the way for the provision of low-cost electricity. These record-low prices are driven by a combination of factors: 1) accessible equity and strong borrowing capacity; 2) low debt servicing costs; 3) extended power purchase agreement terms; 4) counterparty creditworthiness; 5) low land acquisition costs; and 6) favorable tax conditions. The ambitious renewable energy target and the enablers in Saudi Arabia not only reduce the Kingdom's reliance on fossil fuels but also positions it as a key player in energy markets, beyond oil.

Maximising Efficiency: Cutting Demand with Optimal Energy Use

Achieving Saudi Arabia's 2030 renewable energy target -whether 100 GW or 130 GW- depends on the scale of electricity demand. Thus, highlighting the critical role of energy efficiency measures. The Kingdom has already taken significant measures in this direction.

Saudi Arabia has achieved a significant %47 reduction in domestic energy consumption over the past decade, cutting usage from 7.9 million barrels of oil per day (bpd) in 2012 to 4.2 million bpd in 2022. This progress stems from the Saudi Energy Efficiency Program (SEEP), launched in 2012. SEEP focuses on enhancing energy efficiency in industry, construction, and land transport, which together account for over %90 of the Kingdom's primary energy consumption.

The program›s impact was particularly evident when a series of targeted interventions transformed energy conservation levels in industries, including iron, cement factories, clinker plants, and petrochemicals. These efforts yielded measurable results, reducing energy intensity in these industries by %4.2 ,%2.8 ,%2, and %2.9, respectively. SEEP laid the foundation for a more efficient energy landscape and has demonstrated Saudi Arabia's commitment to balancing economic growth with sustainable practices.

Saudi Arabia's approach to energy efficiency and renewables reflects a pragmatic effort to address the domestic energy challenges and set the path for a more sustainable future. As the region battles to meet its mounting energy needs, Saudi Arabia's initiatives can offer valuable insights for achieving a balance between economic growth, reducing domestic energy demand, and leapfrogging renewable energy.

Abstracts from the Journal of Economic Studies
Vol. 16, Issue 2 (Dec. 2024)

The "Journal of Economic Studies" is a (periodical - scientific – Refereed) publication that is issued biannually by the Saudi Economic Association, since 1998. The Journal is concerned with publishing research and scientific reviews that have not been previously published, covering variety of economic topics and issues. The Journal of Economic Studies applies the Open Journal System (OJS), which is an open-source platform for managing and publishing academic journals online. The latest issue of JES (Dec. 2024 "https://t.co/LsdHkNQYUI") includes the following articles:

The Impact of External Debt on the Egyptian Balance of Payments during the period (2022-2003) (In Arabic)

Prof. Elsayed M. Elseraty , Hind M. Almuslimi , Reham M. Eltarahony

ABSTRACT: This study aimed to analyse and estimate the impact of external debt on the Egyptian balance of payments during the period (2022-2003). The research employed a descriptive-analytical approach and utilised the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, using quarterly data for the model variables. The study concluded that external debt inflows lacked productive impact. The ARDL estimation results showed that the external debt to GDP ratio, net unilateral current transfers, and net foreign direct investment positively impacted the balance of payments. In contrast, the external debt service to exports ratio, the trade openness index, and the exchange rate negatively impacted the balance of payments. Therefore, the study recommends several actions: investing borrowed funds in export-oriented projects, negotiating the rescheduling of external debt, or converting part of it into investments in the tourism sector-an area where Egypt holds a competitive advantage. Additionally, it is essential to establish a limit on foreign borrowing that aligns with the economy's repayment capacity.

Internal determinants of the profitability of Islamic banks in Saudi Arabia (2021-2005): An Empirical Study (In Arabic)

Dr. Manar T. Batayneh

ABSTRACT: This study aimed to reveal the internal determinants affecting the profitability of Islamic banks in Saudi Arabia. The study adopted the descriptive analytical approach by analyzing the data available in the annual reports of those banks. The study was applied to a sample of (4) Islamic banks in Saudi Arabia, namely: Al Rajhi Bank, Bank Al Jazira, Alinma Bank, and Bank Al Bilad. The results of the study showed a positive impact of the internal determinants represented by bank size (Z), capital ratio (CAD), and asset management (EAM) on the profitability of Islamic banks in Saudi Arabia, while it was found that the internal determinant Operating efficiency (OE) negatively affects the profitability of Islamic banks in Saudi Arabia. It has also been shown that enhancing capital adequacy (CAD), increasing the deposit ratio (DR) and asset management ratio (EAM) contribute to enhancing profitability in those banks. In light of the results, the study recommended conducting further studies on other internal determinants and external determinants affecting the profitability of Islamic banks in Saudi Arabia.

Measuring The Impact Of The Quality of Forward-Looking Disclosure in annual reports On The firm Value: An Applied Study On Companies Listed In The Egyptian Stock Market (In Arabic)

Dr. Noha A. Hamed

ABSTRACT: This research aims to measure the effect of the quality of forward - looking Information in annual reports on company Value in the Egyptian stock market, to test the study›s hypotheses, the researcher used the content analysis method to obtain the necessary data from the financial statements, board reports and annual reports of companies. To measure the quality of forward - looking information disclosure, the researcher created a weighted index consisting of 60 items and divided it into forward - looking financial information and forward - looking information non-financial information. The study sample consisted of all the companies listed in the EGX 100 index during the period from 2019 :2015, and the final sample size was 62 companies with 310 views. The most important findings of the study include the existence of a positive relationship between the quality of forward - looking Information. While the that the size of the company is an important factor affecting the quality of disclosure of forward - looking Information, while the researcher did not find any relationship between the quality of disclosure of forward - looking Information and the firm value.

Impact of Public Health Indicators on Economic Growth in Saudi Arabia (In Arabic)

Dr.Vivian Nasrulddin, Sumaiya Nawaz, Atheer Alnuamni, Shahad Alzahrani, Albandri Itheyabi

ABSTRACT: The study examines the impact of public health indicators on economic growth rates in the KSA, during the period 2023-2000 using an Autoregressive Distributed Lag Model

(ARDL) has been described to express the relationship between economic growth- measured by GDP per Capita as the dependent variable, and public health indicators including Current Health Expenditure, Number of Health Insurance Documents, Number of Doctors, Number of Beds, Number of Users of Safely Managed Sanitation Services, Number of Clean Fuel Users as independent variables. The study's Results demonstrate a positive long-term relationship between economic growth and the following variables: Current Health Expenditure, Number of Health Insurance Documents, and the Number of Doctors. Furthermore, a positive short-term relationship was observed between economic growth and the Number of Health Insurance Documents, the Number of Doctors, the Number of Users of Safely Managed Sanitation Services. However, Contrary to expectations, the study found an inverse relationship between economic growth and the Number of Beds in both the long and short term. Finally, the study concluded that economic growth is not affected by Current Health Expenditure in the short term, the Number of Users of Safely Managed Sanitation Services in the long term, and the Number of Clean Fuel Users in either term. Based on these results, the study recommends enhancing Current Health Expenditure to improve quality of life and productivity rates, adopting policies and procedures to ensure the equitable distribution of medical human resources, and the need for further research into public health indicators and their association with economic growth rates in Saudi Arabia.

Insights into Saudi Arabia›s Economic Transformation: Renewable Energy, FDI, and GDP Dynamics (In English)

Dr.Vivian Nasrulddin, Sumaiya Nawaz, Atheer Alnuamni, Shahad Alzahrani, Albandri ltheyabi

ABSTRACT: This study analyzes the dynamic interplay among key economic indicators—Foreign Direct Investment (FDI), Exports (Exp), Government Consumption Expenditure (GC), and Renewable Energy consumption (RE)—and their effects on Saudi Arabia›s Gross Domestic Product (GDP) from 2000 to 2021. Using a comprehensive econometric framework that includes Ordinary Least Squares (OLS) analysis, Vector Autoregression (VAR) models, and Granger Causality tests, this research uncovers the economic drivers shaping Saudi Arabia›s Vision 2030. The study finds that FDI and renewable energy consumption significantly predict GDP growth. While many studies have explored the impact of various economic indicators on growth, definitive findings on their predictive relationships with GDP growth in Saudi Arabia are limited. This study fills this gap by highlighting significant predictive relationships, particularly how FDI and renewable energy consumption can drive GDP growth. The results suggest that policies promoting FDI, and renewable energy investments could greatly enhance Saudi Arabia's economic development, aligning with Vision 2030. A novel aspect of this research is its identification of structural changes in economic relationships following major renewable energy policy initiatives introduced in 2020-2019, providing empirical evidence of policy impacts on economic dynamics. These findings not only contribute to academic discussions on economic diversification but also offer actionable insights for policymakers to optimize Saudi Arabia›s transition towards a more diversified and sustainable economy.

Remittances and Economic Growth in North Africa: A Panel Cointegration Analysis (In English)

Dr.Mofleh Ali Alshogeathri, Dr.Nizar Harrathi, Prof..Bashir Al-Abdulrazag

ABSTRACT: This article explores the short-term and long-term impacts of remittance inflows on economic growth in five North African countries (NAC): Egypt, Algeria, Tunisia, Morocco, and Sudan. Using annual panel data from 2020–2000 and employing the Panel Autoregressive Distributed Lagged (ARDL) model proposed by Pesaran et al. (1999), the research finds that remittance inflows have both significant long-term and short-term positive effects on economic growth. Specifically, a %1 increase in remittance inflows results in a %0.025 increase in economic growth. Additionally, other macroeconomic variables, such as capital formation and labor force participation, also contribute significantly to economic growth. The study reveals that in the long term, remittances promote investment activities, while in the short term, remittances primarily boost private consumption. The findings emphasize the need for policymakers to develop economic policies that encourage remittance inflows and direct them towards productive investment in the real economy. Recommendations include improving financial systems, reducing transaction costs, and implementing policies that stimulate remittance inflows for sustainable development.

جمعية الاقتصاد السعودية
قسم الاقتصاد – كلية إدارة الأعمال – جامعة الملك سعود
ص.ب 71115 الرياض 11587 هاتف (4674141) فاكس (4674142)